

الحكومة العراقية «تخرس» الانتفاضة إعلاميا

هيئة الإعلام والاتصالات أداة لقمع حرية التعبير

قرار هيئة الإعلام والاتصالات العراقية بإغلاق فضائيات ومحطات إذاعية وإنذار أخرى يضعها في دائرة الضوء خاصة أنها منذ تأسيسها باتت أداة بيد الحكومة لقمع الإعلام المستقل.

بغداد - أصدرت هيئة الإعلام والاتصالات العراقية الأحد قرارا بإغلاق 8 فضائيات و5 إذاعات و5 فضائيات أخرى بسبب "مخالفة مدونات السلوك المهني".

وقررت الهيئة إغلاق مكاتب فضائيات العربية الحدث، anb، nrt، دجلة، الشرقية، الفلوجة، الرشيد، هنا بغداد، لمدة ثلاثة أشهر، وإغلاق المحطات الإذاعية راديو الناس، سوا، إذاعة اليوم، نوا، الحرة عراق، فضلا عن توجيه إنذارات نهائية لكل من فضائيات السومرية وآسيا وروداو وسكاى نيوز وأور.

والتشهير الماضي، تعرضت مكاتب عدد من وسائل الإعلام إلى اعتداءات من قبل مسلحين مجهولين في بغداد في خضم تغطيتها للاحتجاجات الشعبية المناهضة للحكومة.

ويشهد العراق احتجاجات مناهضة للحكومة منذ مطلع أكتوبر الماضي، قتل خلالها 400 شخص على الأقل وخلفت 15 ألف جريح، استنادا إلى أرقام لجنة حقوق الإنسان البرلمانية، ومفوضية حقوق الإنسان (رسمية تتبع البرلمان)، ومصادر طبية وحقوقية.

ومن جهته، انتقد مرصد الحريات الصحافية في العراق قرارات هيئة الإعلام والاتصالات العراقية مؤكدا في بيان أن القيود على المحتوى بدائية ومبهمه وفضفاضة وتسهل إساءة استخدامها.

وقال رئيس المرصد زياد العجيلي إن "الحكومة بدأت تنتهج سلوكا دكتوريا في التعامل مع وسائل الإعلام، وما تفعله من تضيق لا يمكن إلا أن نسميه تكميما للأفواه ووقوفا ضد حرية الرأي والتعبير عنه".

وهيئة الإعلام والاتصالات مكونة من 7 أعضاء يتمتعون بامتيازات وكيل وزير. وقد أنشئت كهيئة مستقلة خارجة عن سيطرة أو توجيه الحكومة العراقية في عام 2004 ليقودها مهنيون من أجل تعزيز صناعة الإعلام، لكن ما حدث هو العكس تماما إذ باتت تحت سلطة الحكومة منذ تولي دولة القانون السلطة تحت قيادة نوري المالكي في عام 2006.

وتملك وسائل الإعلام المشرا إليها مكاتب أو مقرات رئيسية في العاصمة بغداد. كما أن أغلبها لديها مكاتب في المحافظات الأخرى من البلاد وخاصة القنوات التلفزيونية المحلية.

من جانبها، أعربت "جمعية الدفاع عن حرية الصحافة" بالعراق (غير حكومية) عن قلقها إزاء ما وصفته بـ"السلوك الدكتاتوري" من قبل هيئة الإعلام والاتصالات.

وقالت الجمعية، في بيان، إن قرارات الهيئة "تشكل مخالفة قانونية ودستورية"، كنص القانون الذي تعمل وفقه الهيئة ينص على "استصدار أمر قضائي قبيل إصدار قرار إغلاق أي مكتب أو محطة أو مقر وسيلة إعلام". وأضافت "كما أن هذا الإغلاق الجماعي يشكل



هذا ما يرضي هيئة الإعلام والاتصال

العقوبات وإيضاح الضوابط التي يجب أن تلتزم بها وسائل الإعلام".

أكد عبدالله "إننا إذ نعلن رفضنا لهذه العقوبات، نؤكد أن الإعلام يجب أن ينقل الحدث إلى المتلقي بالصوت والصورة كما هو وليس كما تريد السلطة السياسية، فوسائل الإعلام يجب أن تكون مرآة للواقع بحل تفاصيله بإيجابياته وسلبيات دون أن تحاول تجميله وتلميعه خدمة لتوجهات السلطة".

وختتم رئيس الكتلة "كما أننا اليوم نعيش عصر العولمة والانفتاح ومنصات التواصل الاجتماعي التي تتداول كل شيء بالصورة والصوت وبات شبه مستحيلا إخفاء الحقائق وطمسها، وبالتالي ليس من المنطقي معاقبة كل هذا العدد من القنوات الفضائية".

هذا الإجراء يخالف بنود الدستور العراقي التي تخص حرية التعبير، ويتعارض مع أبسط معايير الديمقراطية، كما يسيء إلى العراق في المحافل الدولية ويعطي لدول العالم صورة في غاية السوء عن بلد يفترض أنه خرج من ظلمات الدكتاتورية ليخوض تجربة الديمقراطية، فهل من المعقول أن تقوم الحكومة بمعاقبة وإنذار كل هذا العدد من وسائل الإعلام".

وتابع "من حق الشارع العراقي أن يتسائل عن أسباب معاقبة كل هذه الفضائيات والإذاعات، فهل السبب يعود لكونها قامت بتغطية المظاهرات في بغداد والمحافظات أم أن تغطية المظاهرات مسموحة ولكن الحديث عن وجود شهداء وجرحى هو المنوع؟ في الحقيقة لم يتم حتى الآن شرح أسباب

إنها هو قرار يجب أن يصدر من القضاء العراقي حصرا، ولأسباب موجبة".

وتابعت "ومن منطلق الخرق القانوني الذي ارتكبه هيئة الإعلام والاتصالات، فإن النقابة تدعو كافة وسائل الإعلام التي شملها كتاب الهيئة، إلى مراجعتها لغرض تشكيل فريق قانوني من محامي النقابة للتعليق في القرار قضائيا".

وختتم البيان بالقول إن "القرار صدر في وقت تشهد فيه البلاد احتجاجات شعبية واسعة، تقوم بتغطيتها وسائل الإعلام المذكورة عناوينها في كتاب الهيئة".

وكان رئيس كتلة التغيير النيابية هوشيار عبدالله، أعلن الإثنين، أن قرار الهيئة مخالف للدستور، وقال عبدالله في مؤتمر صحفي عقده في مجلس النواب،

ويعرف عن الهيئة أنها الأداة التي تستخدمها الحكومة في تقييد حرية الصحافة.

وسبق للهيئة أن توعدت بمعاقبة وسائل الإعلام التي تسيء لما قالت إنه رموز البلاد "الوطنية والدينية"، الأمر الذي جوبه بمعارضة إعلامية واسعة باعتباره تقييدا لحرية الرأي وخروجاً على الممارسة الديمقراطية.

وقالت نقابة الصحفيين العراقيين في بيان إن "مساعي قمع حرية العمل الصحافي بلغت ذروتها في شهري أكتوبر ونوفمبر لعام 2019، وتوج هذا القمع بقرار أصدرته هيئة الإعلام والاتصالات بإغلاق وإنذار 17 مؤسسة إعلامية".

وأوضحت أنه "ليس من حق هيئة الإعلام والاتصالات اتخاذ قرار بإغلاق المؤسسات الإعلامية والصحافية،

تيم بيرنرز-لي يطلق خارطة طريق لبناء إنترنت أفضل

ويحث بيرنرز-لي المواطنين والشركات والحكومات على توقيع العقد لكنه لا يقترح خطة عمل محددة لمطالباته. ويقول "سننتج عندما تضع مجموعة كبيرة من الحكومات والشركات القوانين واللوائح والسياسات المناسبة لإنشاء شبكة مفتوحة وفي متناول الجميع (...)"

ويقول مراقبون إن بيرنرز-لي اختار خوض معركة طويلة الأمد خاصة أنه يمتاز بسلطة أخلاقية كبيرة، لكن الأخيرة غير قادرة وحدها على ضمان النجاح.

وتتقد شخصيات كثيرة علانية تركيز الإنترنت في أيدي بعض الجهات؛ غوغل وأبل وفيسبوك، وأمازون في الولايات المتحدة، وبايدو وعلى بابا وتسننت وشاومي في الصين.

وبانت هذه الشركات تمارس سيطرة شبه كاملة كل في مجالها، كما تتمتع بقوة اقتصادية تترجم بسلطة سياسية قوية بعيدة عن المثل التي كانت تحرك شبكة الإنترنت في بداياتها. وأقر بادي كوسغراف مؤسس قمة الإنترنت بأن القطاع يجتاز "مطببات"، قائلا "هذه مرحلة للتفكير. كل التقنيات الجديدة تمر بمراحل متشابهاة (...)" مع اختراع الطباعة حل محل حماس البدايات مع الوقت الخوف من التبعية السلبي المحتملة. وفي نهاية المطاف مسار كل شيء على ما يرام".

في العالم بالتشارك عن بعد في أبحاثهم حول عمل المعهد.

وبعد 30 عاما على اختراعه، وضع بيرنرز-لي "عقدا من أجل الإنترنت" بهدف ضمان صحة المعلومات عبر الإنترنت. وقد أسس أيضا منصة تطوير سماها "سوليد" للسماح للمستخدمين بالتحكم في بياناتهم.

ويتم الترويج للعقد من خلال حملة "من أجل الويب" الخاصة بمؤسسة الويب، ويأمل بيرنرز-لي ومؤسسة الويب أن تكون المبادئ شيئا يمكن للأمم المتحدة أو مجموعة السبع اعتماده.

ويقال إن بيرنرز-لي "الفكرة هي أن الجميع يتحملون المسؤولية عن محاولة جعل الويب شبكة أفضل بطرق مختلفة".

تيم بيرنرز-لي اختار خوض معركة طويلة الأمد خاصة أنه يمتاز بسلطة أخلاقية كبيرة

برلين - كشف مخترع الشبكة العنكبوتية العالمية تيم بيرنرز-لي الإثنين عن مبادرة عالمية لمواجهة انحرافات الإنترنت بدعم من مجموعات مثل مايكروسوفت وغوغل وحكومات مثل فرنسا وألمانيا.

وانضمت أكثر من 150 منظمة من بينها أيضا فيسبوك ومحرك البحث داك غو والآلاف من الأفراد إلى خطة التحرك هذه التي تهدف إلى "جم التجاوزات المخزنية على الإنترنت" على ما قالت مؤسسة بيرنرز-لي في بيان نشر في برلين بمناسبة منتدى حوكمة الإنترنت.

وقال بيرنرز-لي في البيان "إنها خارطة طريق لبناء إنترنت أفضل". وأضاف "على الحكومات تعزيز القوانين ووضع قواعد للعالم الرقمي. وعلى المجموعات بذل المزيد لضمان ألا يكون السعي إلى تحقيق الأرباح على حساب حقوق الإنسان والديمقراطية". وأوضح أنه على المواطنين أن يحموا بياناتهم. وفي العام 1989، وضع بيرنرز-لي تصورا "لنظام إدارة لا مركزية للمعلومات" شكّل شهادة ولادة للإنترنت عندما كان يعمل في مركز الحسابات في معهد "سيرن" في جنيف.

وكان يسعى على هامش عمله في المعهد، إلى السماح لآلاف من العلماء

صحافة بلا حكومة

أحدهما يدعو إلى السوق الأوروبية المشتركة والثاني ضدها، وكيف كان الحوار يسير بمسؤولية وبخلاصات ذات جدوى تقدم للمواطن فوائد جمة.

هنالك بالمقابل عاصفة من الوعود التي يطلقها المتبارون في حال فوز أحدهم برئاسة الحكومة ابتداء من عدم فرض ضرائب جديدة وتعظيم المنافع الاجتماعية في مجالات الصحة والتعليم وغيرها، لكن المراقبين يتساءلون من أين لك الأموال التي سوف تغطي بها كل هذه الإنجازات الافتراضية؟

بل إن هنالك من الصحفيين من اتهم سياسيين بعينهم بأنهم مجرد مهرجين وأن أبرزهم بورييس جونس الذي يصب الوعود ويناكف المعارضة صباح مساء فيما يعجز عن إثبات رؤيته إلى المستقبل بلغة الأرقام وبشكل مباشر.

وبعد كل هذا تبدو الصحافة البريطانية بصفة عامة وقد تكيفت مع واقع الحكومة والاحكومة وراحت تصول وتجول في أوساط السياسيين تتجاهل الحزب الحاكم وتهاجم المعارضة وتنتقد وتتوسع في الانتقاد والتحليل. ويلاحظ أيضا أن حتى الذين يروجون لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي لا يجدون لأنفسهم طريقا سالكة لأن هنالك قوى أخرى هي التي تتحكم وهي التي تؤثر وتستقطب الصحافة من دون الحكومة تثبت

مرة أخرى أنها قادرة على خوض السجلات بلا خوف ولا تردد من إمكانية أن ترتفع أسهم جونس مجددا أو تنزل بها إلى القاع وكذلك تفعل مع المعارض.

ومع حزب العمال لكي يتبادلوا الشاتم كما يشتهون.

يلوح رئيس الحكومة بورييس جونس بكتاب الحزب أو برنامجه الانتخابي، لكن الصحافة البريطانية تسخر منه قائلة إنها خواطر بورييس وليست برنامجا للحكومة لأنه عاجز عن إدارة حكومة، وما يكتبه هو يومياته وهو اجسه الشخصية وشخصيته الفوضوية.

في المقابل كان الرأي العام قد شعر بالملل الشديد من الظهور اليومي لبورييس رئيس الحكومة ومناوئه جرمي كوربين زعيم حزب العمال الذي لم يترك تهمة لم يلصقها بخصمه اللدود، وما هما يتقابلان في صراع شرس سيقرر مستقبل ومصير بريطانيا لعقود مقبلة.

الصحافة من جانبها تمضي تحت سقف الاحكومة ولهذا تمضي في اقتفاء أثر المتناحرين من دون أن تشير ولو إشارة إلى من سوف تنتصر.

الصحافة التي تتحمل مسؤولية وطنية والتزاما مهنيا ليس يههما من يحمل المزيد من الوعود كورييس جونس الذي يعلن أن البريطانيين على موعد مع مفاجات سارة بالتزامن مع احتفالات رأس السنة والذي لم يتوان كتاب الأعمدة عن السخرية من وعوده.

أحد كتاب الأعمدة في الغارديان أيضا يذكر المتبارين بأصول المناظرات وهم يقارنون ما يشبه المناظرة بين رئيس الحكومة وزعيم المعارضة الحاليين وبين مثيلة لها وقعت في العام 1975 بين وزيرين

طاهر علوان
كاتب عراقي
مقيم في لندن



لا يمكن تصور الصحافة في العديد من بلدان العالم وخاصة في العالم العربي من دون حكومة تسييرها وترأق ما ينشر فيها. ولا يمكن تصور الصحافة من دون صور المسؤولين ونشاطاتهم.

لكن ماذا لو اخفت الحكومة أو اضمحل دورها إلى ما يشبه تصريف الأعمال فهي تتمتع بصلاحيات محدودة إلى حين؟

بالطبع لا يمكن تخيل ذلك لأن النظام مصمم على ملء هذا الفراغ بأي شكل من الأشكال.

في المقابل، في الحالة البريطانية مثلا، هنالك سياق محوم بين الأحزاب باتجاه الانتخابات البرلمانية التي ستجرى الشهر المقبل.

الحكومة البريطانية هي شبه حكومة تصريف أعمال والحزب الحاكم متحيز في أمر مستقبل هذا البلد والقضية الجوهرية التي تواجه الجميع هي قضية بريكت.

دور الحكومة فحسب بل واجهها اضمحلال التنافس بين الأحزاب وبشكل خاص بين حزبي المحافظين والعمل وإلى حد أقل حزب الليبراليين الديمقراطيين. واقعيا لم تشهد المملكة المتحدة مثل هذا الاستقطاب والانتقام الشعبي الحاد بين من هم مع استمرار المحافظين ليقودوا البلد إلى النهاية المرسومة وبين من هم ضد المحافظين